مواثيق السلام جنيف ولوكارنو وبريان كيلوج
وعدم قدرتها على حفظ السلام في العالم

أ. م. د. جمانة محمد راشد

جامعة بغداد / كلية الآداب

Jumana.rashed@yahoo.com

مواثيق السلام جنيف ولوكارنو وبريان كيلوج وعدم قدرتها على حفظ السلام في العالم

أ. م. د. جمانة محمد راشد

مقدمة:

شهد العالم في المدة من ١٩١٤ إلى ١٩١٨ حرباً عالمية تسببت في تدمير البشرية وحضارتها، وكانت نتائجها أكثر امتداداً خصوصاً بعد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ وأهم ما تمخض عنه والذي تمثل بمعاهدة فرساي التي قطعت اوصال المانيا وانشأت دولاً جديدة وكانت شروطها القاسية على المانيا احدى الأسباب غير المباشرة التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

يتوزع البحث في مقدمة وفقرتين تضمنت الأولى اوضاع اوربا بعد الحرب العالمية الأولى وخاصة بعد عقد مؤتمر الصلح واهم ما جاء في معاهدة فرساي من تعديل للحدود الالمانية وفرض الشروط عليها وخاصة المتعلقة منها بمسألة التعويضات الواجب على المانيا ان تدفعها للدول المتضررة من الحرب، مسألة التعويضات التي اثارت انقساماً دولياً بين فرنسا وبريطانيا بشأن تشدد الأولى ومحاولة الثانية التخفيف من المسألة على المانيا. هذا الانقسام الذي أدى في النهاية إلى قيام فرنسا باحتلال منطقة الرور الالمانية الغنية بالفحم الحجري لضمان تسديد المانيا للتعويضات، وما نتج عن الاحتلال من دفع الرئيس التشيكي بينش إلى التفكير في مشروع دولي يعمل على تعزيز السلام العالمي عن طريق اعتماد الوسائل السلمية في حل المنازعات الدولية وهذا ما تطرقت له الفقرة الثانية من البحث التي تناولت مواثيق السلام إذ عرضت لثلاثة مواثيق الأول بروتوكول جنيف (Geneva Protocol) عام ١٩٢٤ واتفاقية لوكارنو (Treaty of Locarno) التي كانت بدايتها موافقة الحكومة الفرنسية على اقرار مشروع داوز (Dawes)[١] للتعويضات فنتج عن ذلك الرغبة في بعض التقارب بين المانيا وفرنسا، ورغبة المانيا في عقد اتفاقية مع فرنسا لذلك كانت الدعوة إلى عقد مؤتمر لوكارنو الذي حضرته كل من فرنسا وايطاليا وبريطانيا والمانيا

وبلجيكيا وتوصل المؤتمرون إلى عقد اتفاقيات لوكارنو في محاولة لارساء السلام في اوربا وابعاد شبح الحروب عنها. واخر ما تناولته الفقرة ميثاق بريان – كيلوج (Kellogg-Briand Pact) الذي يعد من اهم المساعي الدولية لتنسيق الجهود من اجل تدعيم نظام الضمان الجماعي للسلام الدولي بمبادرة من بريان وزير الخارجية الفرنسي والتي وجهها إلى وزير الخارجية الأمريكي كيلوج . وصدر الميثاق عام ١٩٢٨ وفيه تعهدت الدول الموقعة عليه باستنكار الحرب كوسيلة لحل المنازعات الدولية.

أولاً: اوربا بعد الحرب العالمية الأولى:

بعد ان هزمت دول تكتل الوسط في الحرب العالمية الأولى وعلى رأسها المانيا التي وقعت الهدنة في ١١/ تشرين الثاني/١٩١٨ وتوقفت العمليات العسكرية التي استمرت فترة تزيد على الأربعة اعوام كان من الطبيعي ان تبدأ عملية التحضير لمؤتمر الصلح[٢].

اتخذ الحلفاء باريس مقراً للمؤتمر اعترافاً منهم بالدور الخطير الذي أدته فرنسا اثناء الحرب وما صادفته من اهوال وكوارث، وبدأ ممثلو الدول يفدون على باريس في مستهل عام ١٩١٩[٣]. وفي ١٢ كانون الثاني ١٩١٩ اجتمع ممثلو كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا اجتماعاً غير رسمي تقرر فيه ان تمثل في المؤتمر كل دولة أعلنت الحرب على المانيا أو قطعت علاقاتها بها رسمياً وان يتراوح عدد ممثلي كل دولة بين واحد وخمسة اعضاء واقتصرت ميزة الخمسة اعضاء على الخمس دول الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان، اما الدول المغلوبة فلم تمثل في المؤتمر الا حين دعيت لتسمع الحكم عليها[٤].

كانت السلطة في أول الأمر في يد مجلس مكون من عشرة مندوبين يمثل كل اثنين منهم دولة من الدول الخمس الكبرى ثم رؤي ان تصدر القرارات الرئيسة من مندوبي الدول الخمس الكبرى وذلك لضمان سرعة صدورها وبعد مدة وجيزة انسحبت اليابان من عضوية المؤتمر لعدم أهمية المسائل الأوربية لها[٥]، وفي الواقع ان الكلمة العليا في ذلك المؤتمر كانت بيد ثلاثة رجال هم كليمنصو (Clemenceau) رئيس الوزراء الفرنسي ويلسون (Wilson) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية صاحب البنود الأربعة عشر[٦] ولويد جورج

(Lioyd George) رئيس وزراء بريطانيا والى جانب هؤلاء الرجال الثلاثة الكبار كان اورلاندو (Orlando) الصقلي الايطالي شخصية ممحية[٧].

لقد كان أول ما يلفت النظر في مؤتمر الصلح التصادم العنيف بين سياستين ظهرتا اثناء الحرب العالمية الأولى ولم يكن هناك بد من تصادمهما ساعة السلم وهما السياسة الاخلاقية المثالية التي تضمنتها نقاط ويلسون الأربع عشرة والتي صار ينادي بها الاحرار أيام الحرب ويدعي الحلفاء انهم انما دخلوا الحرب للدفاع عنها لنصرة الضعيف واعطاء الشعوب حقوقها وكان الغالبون قد الزموا انفسهم باتخاذها اساساً للسلم عندما عقدوا الهدنة مع الالمان[٨]، والسياسة الثانية هي الاستعمارية التي كانت من أسباب الحرب، وقد شرعت الدول الكبرى ونار الحرب لاتزال تضطرم تكشف سراً عن مطامعها الاستعمارية بعضها لبعض وتعقد فيما بينها المعاهدات السرية لتقسيم الأراضي والمنافع الاقتصادية ان انتصرت في الحرب، وكان من الصعب جداً التوفيق بين هاتين السياستين بين المطامع الاستعمارية القديمة ونقاط ويلسون الأربع عشرة والتي جاء يحملها من العالم الجديد إلى العالم القديم[٩]. ولذلك استمرت المناقشات واللقاءات نحو السنة توصل في نهايتها المؤتمرون إلى اقرار بنود معاهدة فرساي التي وقعتها المانيا في ٢٨ حزيران ١٩١٩[١٠].

وفي قراءة لبنود معاهدة فرساي فأن اهم ماتضمنته تعديل الحدود الالمانية لجهة فرنسا إذ تمكنت الأخيرة من استرجاع الالزاس واللورين[١١]، وكذلك جعل اقليم السار تحت ادارة نظام خاص خاضع لاشراف عصبة الأمم[١٢] لمدة خمس عشرة عاماً يختار في نهايتها ابناء السار وبموجب استفتاء عام بين حلول ثلاثة الابقاء على النظام الخاص، الالتحاق بفرنسا، الالتحاق بالمانيا، اما في ما يخص منطقة الراين فقد اتفق المؤتمرون على جعلها منطقة منزوعة السلاح بين فرنسا والمانيا[١٣]، وفي ما يتعلق بالمستعمرات فقد تقرر ان تحرم المانيا من جميع مستعمراتها وذلك بوضعها تحت الانتداب والذي نصت عليه المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم وقسمته إلى ثلاثة انواع تبعاً لدرجة تقدم السكان إذ تم التقسيم كالآتي:

أ- انتداب من الدرجة الأولى شمل الاقطار التي كانت جزء من الدولة العثمانية فوضع العراق وشرق الأردن وفلسطين من نصيب بريطانيا وسوريا ولبنان من نصيب فرنسا.

ب- انتداب من الدرجة الثانية وشمل المستعمرات الالمانية في غرب وشرق افريقيا فكانت افريقيا الشرقية الالمانية من نصيب بريطانيا بينما قسمت توجو والكاميرون بين بريطانيا وفرنسا.

ج- انتداب من الدرجة الثالثة وشمل جزر المحيط الهادي التي كانت تابعة لالمانيا والتي وزعت بين اليابان ونيوزيلندا واستراليا[١٤].

كما تمكنت بلجيكيا من انتزاع (اوبن) و(ملمادي) من المانيا لصالحها، كما تم اعطاء بولونيا ممراً بعرض ٨٤ كم من اراضي بروسيا الغربية وبجعل مدينة دانزك مدينة حرة[١٥]، وحصلت بولونيا كذلك على جزء من سيليزيا، اما مدينة (صمل) فقد اعطيت إلى لتوانيا وخرجت رومانيا بالقسم الشمالي من مقاطعة الشلزفيك[١٦]. وتضمنت معاهدة فرساي ضمانات فرضت على المانيا من اجل الحيلولة دون انبعاث الخطر الالماني من جديد وتهديده للسلام الدولي وهذه الضمانات كانت عسكرية وسياسية ومالية، اما العسكرية فقد حددت الجيش الالماني بـ(١٠٠) الف عسكري فضلاً عن الغاء المدارس الحربية الالمانية[١٧]، كما الغيت الخدمة العسكرية الاجبارية العامة في المانيا وحرم الاشتغال بالشؤون العسكرية وتقرر هدم جميع التحصينات وحددت قوة المانيا البحرية بـ(٦) بوارج و(٦) طرادات خفيفة و(٧) كاسحات الغام و(١٢) زورق طوربيد وحرمت المانيا من ان تكون لها قوات جوية وتألفت لجان مراقبة من الحلفاء للاشراف على تنفيذ هذه المواد الخاصة بخفض التسليح[١٨]، كما تقرر ان يحتل الحلفاء الأراضي الالمانية غرب نهر الراين لمدة (١٥) عاماً لضمان تنفيذ بنود المعاهدة (فرساي) على ان تخلى هذه الأراضي على مراحل وفي ما يختص بمحاكمة الافراد المتهمين بخرق القوانين والمعاهدات الدولية فقد اتهم الامبراطور وليم الثاني (Wilhelm II) امبراطور المانيا السابق بعدم احترام المعاهدات وطلب الحلفاء من هولندا تسليمه للمحاكمة لكنها رفضت ذلك واقتصر الأمر على محاكمة بعض الافراد على ارتكاب جرائم تتعارض وقوانين الحرب[١٩].

وتمثلت الضمانات السياسية في اتفاقيتين وقعتهما فرنسا مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تعهدت فيهما كلتا الدولتين لفرنسا بتقديم المساعدة السريعة لها في حال اعتداء الماني مفاجئ عليها أو على بلجيكيا أو في حال عزم المانيا على اعادة

تسليح الراين ولكن هاتين الاتفاقيتين كانتا دون مفعول وذلك لانهما ربطتا بعضهما ببعض إذ تضمنتا نصاً يقضي بأنه اذا لم تصدق احداهما لاي سبب كان فأن الثانية لايكون لها أي مفعول ولهذا فأن رفض الكونغرس الأمريكي التصديق على اتفاقية فرساي فأن هذا لايبطل فقط الاتفاقية الأمريكية – الفرنسية وانما يبطل معها الاتفاقيات الانكليزية – الفرنسية أيضاً[٢٠].

وتضمنت الضمانات المالية فرض التعويضات المالية على المانيا إلا أن الدول الكبرى اختلفت في تقدير قيمة هذه التعويضات لذلك تم تشكيل لجنة سميت (لجنة التعويضات) لتقوم بتقدير القيمة الكلية للتعويضات الواجب على المانيا ان تدفعها مع تقدير حصة كل دولة من الدول المتضررة من هذه التعويضات[٢١]. كما وقع الحلفاء معاهدات صلح مع الدول الأخرى التي حاربت إلى جانب المانيا وهي النمسا والمجر وبلغاريا وتركيا، فمع النمسا وقع الحلفاء في ١٠ أيلول ١٩١٩ معاهدة سان جرمان (Treaty of Saint-Germain)[٢٢] وبها انكمشت امبراطورية النمسا وتحولت إلى جمهورية صغيرة لايزيد عدد سكانها على ستة ملايين نسمة بعد ان فصلت عنها الاجناس المختلفة من الالمان والمجر والتشكيين والسلوفاك والبولنديين والصرب والرومانيين والايطاليين وقد ترتب على هذه المعاهدة استقلال المجر فاصبحت جمهورية مستقلة وتكونت يوغسلافيا من صقالبة (البوسنة، الهرسك، ساحل دلماشيا) والصرب ، وتكونت تشكيوسلوفاكيا من صقالبة الشمال (بوهيميا، مورافيا، سيليزيا)، وضمت تريستا إلى ايطاليا، وانضمت فاليسيا إلى بولندا[٢٣]. ووقع الحلفاء معاهدة مع بلغاريا في ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٩ وهي معاهدة نويي سورسين (Treaty of Neuilly sur Seine) [٢٤] وفقدت بها بلغاريا سواحلها على بحر ايجه الذي ضم لليونان كما عدلت حدودها الغربية لصالح يوغسلافيا، وعقد الحلفاء معاهدة تريانون (Treaty of Trianon) مع المجر في ٤ حزيران ١٩٢٠[٢٥] والتي فقدت فيها المجر نحو نصف مساحتها وضمت رومانيا اقليم ترانسلفانيا الغني بمناجمه وغاباته[٢٦]. ومعاهدة سيفر (Treaty of Sevres) مع تركيا في ١٠ آب ١٩٢٠ والتي فيها تم بعث دولة إلى الحياة وهي بولندا[٢٧].

عقدت لجنة التعويضات اجتماعاً في النصف الأول من تموز عام ١٩٢٠ كان من نتائجه توزيع التعويضات على الدول المتضررة بالنسب الاتية:

٥٢% لفرنسا، ٢٢% لبريطانيا، ١٠% لايطاليا، ٨% لبلجيكيا، ٦,٥% تتوزعها اليونان ورومانيا ويوغسلافيا فيما بينها، ٠,٧٥% لليابان، ٠,٧٥% للبرتغال[٢٨].

وفي اجتماع في ٢/ ايار ١٩٢١ تمكنت اللجنة من الاتفاق على قيمة التعويضات الكلية إذ قدرتها بـ(١٣٢) مليار مارك ذهبي وعندما عرضت التقديرات على المانيا حاولت التهرب منها وبعد ان وجدت انه لامجال للتهرب من مسؤولياتها حاولت التخفيف من قيمة التعويضات بحجة ان وضعها المالي والاقتصادي لايسمح لها بدفع هذه التعويضات الباهضة واقترحت تخفيضها إلى (٣٠) مليار مارك ذهبي وبعد ان هددت الدول المتحالفة المانيا باحتلال منطقة الرور والتي هي اغنى المناطق الالمانية بالمواد الألوية وخاصة الفحم الحجري عادت الحكومة الالمانية ورضخت لمقررات اللجنة على ان تدفع سنوياً ملياري مارك ذهبي فضلاً عن ربع قيمة صادراتها أي ما قيمته الكلية ٣ مليار مارك ذهبي سنويا[٢٩].

لم تتمكن المانيا من ان تؤمن استمرارية في عملية دفع التعويضات فعلى الرغم من انها دفعت مليار مارك ذهبي كدفعة اولى عن تعويضات ١٩٢١[٣٠] الا انها لم تلبث ان توقفت عن الدفع وذلك بسبب سوء اوضاعها المالية والاقتصادية خاصة وان القسم الغني بالمواد الأولية من سيليزيا العليا قد ضم إلى بولندا في اذار ١٩٢١، وقد ساءت الأحوال الاقتصادية في المانيا إلى درجة سقط معها المارك الالماني وكان السبب هو التضخم النقدي الذي عملت الحكومة على تحقيقه للتخلص من ديون التعويضات الفادحة التي فرضت على المانيا وتخليص الصناعة الالمانية الثقيلة من ديونها عن طريق دفع التزاماتها بماركات لاقيمة لها، وقد عمدت الحكومة مدفوعة من كبار الصناعيين واصحاب الأراضي إلى اصدار كميات هائلة من الماركات فكانت النتيجة ان انهارت قيمة المارك عام ١٩٢١ إذ وصلت قيمة الجنيه الإنكليزي إلى (٧٧٠) مارك بعد ان كانت قيمته بعد الحرب (٢٠) مارك فقط، اما الدولار فقد اصبحت قيمته عام ١٩٢١ (٧٥) مارك ثم بلغت السنة التالية (٤٠٠) مارك ولم يحل عام ١٩٢٣ حتى كان الدولار يساوي (٧) آلاف مارك [٣١]. وازاء سوء الأحوال الاقتصادية طلبت الحكومة الالمانية من دول الحلفاء مهلة لدفع اقساط التعويضات

وقبلت الحكومة البريطانية على الفور[٣٢]، إلا أن الحكومة الفرنسية اصرت على التشدد في قيام المانيا بدفع التعويضات كاملة ونتيجة لموقف الدولتين المتعارض أعلنت المانيا التوقف عن دفع التعويضات مما مهد الطريق لعقد مؤتمرات دولية لبحث موضوع التعويضات الواجب على المانيا ان تدفعها للدول المتضررة من الحرب العالمية الأولى وكان اهمها المؤتمر الذي عقد في مدينة كان في كانون الثاني ١٩٢٢ ولكن هذا المؤتمر فشل بسبب تعارض وجهتي النظر البريطانية والفرنسة حول التعويضات[٣٣] ولم يخرج المؤتمر بأي قرار ايجابي باستثناء الاتفاق على عقد مؤتمر اقتصادي تدعى اليه جميع الدول الأوربية بما في ذلك الاتحاد السوفيتي لدراسة اعادة تعمير القارة الأوربية اقتصادياً ومالياً[٣٤].

تم عقد المؤتمر الاقتصادي في جنوى في نيسان ١٩٢٢ وحضره ممثلون (٢٩) دولة وقد شددت فرنسا في هذا المؤتمر ايضاً على ضرورة دفع المانيا للتعويضات كاملة الا انها اشارت إلى انه من الممكن ان تتساهل في حالة واحدة وهي ان تتضمن الاتفاقية الفرنسية البريطانية – التي تم التباحث بشأنها في مؤتمر كان – ضمان حدود المانيا الشرقية والغربية إلا أن بريطانيا رفضت[٣٥]، ولذلك كان الفشل مصير هذا المؤتمر أيضاً، الا انه حقق في الوقت نفسه تقارب بين المانيا والاتحاد السوفيتي[٣٦].

بعد هذا المؤتمر حدثت تغييرات على الحياة السياسية في فرنسا فقد قدم بريان استقالته من رئاسة الحكومة وحل محله بوانكاريه (Poincare) الذي كان متشدد في قضية التعويضات على المانيا لذلك قام بوانكاريه بالتصريح في مذكرة بعث بها إلى الحكومة البريطانية في ٣٠ تموز ١٩٢٢ (بأنه لايقبل باعطاء مهلة إلى المانيا الا اذا اخذت فرنسا مقابل هذه المرحلة ضماناً واضحاً مثل وضع مناجم الدولة في الرور بايدي الحلفاء) [٣٧]، وقد علل طلبه هذا بأن ذلك سوف يكون اداة ضغط على المانيا لدفع التعويضات وتنفيذ معاهدة فرساي ومن شأنه ان يؤدي إلى ايجاد ارادة دفع في المانيا وفضلاً عن ذلك فأن وضع هذه المناجم في يد الحلفاء يمكن ان يكون وسيلة دفع بمعنى ان الحلفاء يستطيعون استثمار هذه المناجم لصالح التعويضات وهو ما اسماه سياسة الرهن المنتج وقد اعترضت بريطانيا على ذلك ولكن فرنسا لم تأبه لهذا الاعتراض[٣٨].

وفي ٢٦ كانون الأول ١٩٢٢ رأت لجنة التعويضات بأن المانيا قد قصرت في دفع التعويضات الواجبة فاستفاد بوانكاريه من هذا الحدث ليضع تهديده في احتلال الرور موضع التنفيذ وصرح بأن هذا التقصير من المانيا انما هو مفتعل ولذا فأن لفرنسا الحق في ان تتخذ اجراءات ضد المانيا ويجب ان تكون هذه الإجراءات احتلال الرور ووضع اليد على المناجم فيه[٣٩]. وفي ٩ كانون الثاني ١٩٢٣ أعلنت الحكومة الفرنسية بالاتفاق مع بلجيكيا انها سترسل لجنة رقابة إلى الرور للحصول على التعويضات وقد عدت بريطانيا ان فرنسا ليس لها الحق في ذلك ولكن بوانكاريه لم يأبه لذلك أيضاً وفي ١١ كانون الثاني ١٩٢٣ دخلت لجنة الرقابة ايسن ودخلت معها القوات الفرنسية[٤٠].

كانت الحكومة الفرنسية تهدف من هذا الاحتلال تحقيق هدفين الأول الحصول على حصتها من التعويضات عن طريق تحويل انتاج المناجم الالمانية من الفحم الحجري إلى فرنسا والثاني الضغط على المانيا من اجل انتهاج سياسة ملائمة مع السياسة الفرنسية وخاصة بعد ان اقدمت حكومة المانيا على توقيع اتفاقية رابللو (Treaty of Rapallo) مع الاتحاد السوفيتي[٤١].

وهكذا اقتطع من المانيا قلبها الصناعي الذي اصبحت تعتمد عليه بعد ان اخذت بولندا مقاطعة سيليزيا العليا وقررت الحكومة الالمانية شل الحياة الاقتصادية لتمنع فرنسا من استثمار الفحم فاوعزت إلى عمال الرور بالاضراب العام ودعت إلى المقاومة السلبية مع دفع المرتبات[٤٢].

ان هذا الموقف السلبي من العمال الالمان كاد ان يتحول إلى اضطرابات واعمال شغب لو لم يكن الرد الفرنسي على ذلك قوياً وعنيفاً بلغ حد التصفية الجسدية أو النفي خارج المنطقة إذ بلغ عدد الذين طردوا إلى خارج الرور (١٤٥) الف[٤٣].

لقد كان من نتائج استمرار الاحتلال لمنطقة الرور ان تكبدت المانيا خسائر كبيرة مما أدى إلى استقالة رئيس الحكومة الالمانية، فقد خسرت انتاج اغنى مناطقها من الفحم الحجري والمواد الأولية فضلاً عن خزانتها فقد تحملت اجور العمال المضربين لمدة (٧) اشهر فانعكس ذلك على الوضع المالي والاقتصادي الالماني[٤٤]. هذا من جهة ومن جهة أخرى حالت المقاومة السلبية لعمال المناجم واصحابها دون انتفاع فرنسا[٤٥]. ولم يكن بالاستطاعة

استمرار هذا الصراع المرير إلى ما لانهاية فتنازل الالمان عن مقاومتهم السلبية وعاد العمال إلى اعمالهم(٤٦).

ثانيا: مواثيق السلام:

أ- بروتوكول جنيف:

بذلت الكثير من المساعي الدولية في المدة من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٩ لتعزيز السلام الدولي عن طريق اعتماد الوسائل السلمية في حل المنازعات الدولية واقرار المواثيق والاتفاقات التي تقوي من نظام الضمان الجماعي للسلام العالمي وبعض تلك المساعي كانت تحت رعاية عصبة الأمم واهمها مشروع محكمة العدل الدولية في عام ١٩٢٠ وبروتوكول جنيف عام ١٩٢٤(٤٧).

اما محكمة العدل الدولية فقد رأت عصبة الأمم ان تعهد بتسوية المسائل الدولية التي يمكن الفصل فيها بالطرق القضائية إلى محكمة دائمة انشأتها لهذا الغرض في سنة ١٩٢١ اطلق عليها اسم (محكمة العدل الدولية)، وجعلت مقرها في لاهاي بهولندا وتتألف هذه المحكمة من (١١) قاضياً اصلياً و(٤) قضاة نواب من كبار رجال القانون المتضلعين في مادتهم يختارهم المجلس الاعلى للعصبة والجمعية العمومية من أكبر عدد ممكن من الدول لمدة تسع سنوات وكان من حق الدول ان تلجأ إلى هذه المحكمة في ما ينشأ بينها من منازعات ترى حلها بوساطة تحكيم القانون وفي هذه الحالة تتفق الدول المتنازعة على قبول قرار المحكمة دون جدال(٤٨).

وبالنسبة لبروتوكول جنيف فبسبب النتائج السلبية التي تركتها عملية احتلال منطقة الرور عام ١٩٢٣ من القوات الفرنسية على وحدة الموقف الدولي للدول الكبرى وبسبب الغموض الذي اكتنف عهد عصبة الأمم في ما يتعلق بالعقوبات العسكرية الممكن اتخاذها بحق الدول المعتدية أو من حيث عدم تحديده مدى الزام الدول الاعضاء بالمساهمة في تنفيذ تلك العقوبات، ومن هنا كان تفكير الرئيس التشيكي بينش (Punch) بتقديم مشروع يوضح الضمانات التي يجب ان تحققها عصبة الأمم للدول الاعضاء والتي برايه اذا تحققت كانت

كافية لسد الثغرة في عهد عصبة الأمم من جهة ولازالة الانقسام في مواقف الدول من القضايا الدولية من جهة ثانية[٤٩].

ورغبة من فرنسا وبريطانيا في اعادة اللحمة التي موقفهما سارعتا إلى تبني طرح المشروع التشيكوسلوفاكي على عصبة الأمم وقد تمت الموافقة عليه عام ١٩٢٤ وعرف بـ(بروتوكول جنيف) واهم ما تضمنه:

أ- وجوب عرض جميع الخلافات الدولية على محكمة العدل الدولية الدائمة وعلى التحكيم وان الدولة التي ترفض قرار المحكمة أو التحكيم وتبدأ القتال ضد دولة أخرى يجتمع المجلس وينزل بها باغلبية الثلثين احدى العقوبات الاقتصادية أو العسكرية أو الأثنين معاً.

ب- عندما يقضي المجلس بتطبيق العقوبات بحق احدى الدول تكون الدول المنتمية إلى عصبة الأمم ملزمة بالمساهمة الجدية الصادقة في تحقيق هذه العقوبات وذلك ضمن النطاق الذي يسمح به الموقع الجغرافي لكل منها ووضع تسليحها.

ج- تتعهد الدول الموقعة على البروتوكول بالاشتراك في مؤتمر دولي يخصص لدرس قضية نزع السلاح[٥٠].

ولكن على الرغم من اقرار بروتوكول جنيف من عصبة الأمم فأنه لم يوضع موضع التنفيذ بسبب التراجع في تأييده من بعض الدول الأساسية مثل بريطانيا التي رفضت حكومتها المصادقة على البروتوكول بحجة انها لاتريد توريط قواتها المسلحة وخاصة اسطولها الحربي في مشاكل ونزاعات دولية قد لاتكون لبريطانيا اية مصلحة فيها[٥١].

ب- اتفاقيات لوكارنو:

تبدل الموقف الفرنسي تجاه قضية التعويضات الواجبة على المانيا ان تدفعها وكان السبب في هذا التبدل حسبما اشرنا سابقاً التدهور الاقتصادي الذي لحق بكلا البلدين فرنسا والمانيا بعد احتلال فرنسا لمنطقة الرور وكذلك التغيير الذي طرأ بحلول حكومتين جديدتين في كل من المانيا وفرنسا فضلاً عن ذلك طلب بريطانيا تساندها ايطاليا من فرنسا التخفيف من تشددها حيال قضية التعويضات وكذلك خروج الولايات المتحدة عن صمتها ودعوتها

لحل هذه القضية عن طريق مؤتمر تشارك فيه، وكان السبب في خروج الولايات المتحدة الأمريكية عن صمتها هو انها كانت دولة دائنة لدول اوربا وكانت ترغب في ان تقوم هذه الدول بتسديد الديون للولايات المتحدة الأمريكية وعلى راسها فرنسا لذلك اهتمت باتفاق الدول على قضية التعويضات التي تستطيع المانيا دفعها حتى تتمكن في الوقت نفسه الدول التي تحصل على تلك التعويضات ان تسدد ديونها للولايات المتحدة الأمريكية(٥٢).

ومن هنا كانت نقطة البداية في حل مسألة التعويضات هي تسوية أو مشروع داوز، فقد الفت لجنة التعويضات لجنة فرعية من الخبراء العالميين يرأسها تشارلز داوز (Charles Dawes) الخبير المالي الأمريكي وقد قامت هذه اللجنة بدراسة مسألة التعويضات ومقدرة المانيا على الدفع واقترحت اقتراحات عدة أهمها وجوب الجلاء عن الرور وانشاء مصرف مركزي يحتكر اصدار الأوراق المالية لمدة خمسين سنة وتشرف عليه هيئة من (٧) من الخبراء الالمان و(٧) اخرين من الأجانب وعقد قرض اجنبي لالمانيا قدره (٨٠٠) مليون من الماركات الذهبية(٥٣).

وفي مقابل ذلك بين المشروع ما يجب على المانيا ان تدفعه خلال خمس سنوات فقط، فيبدأ الدفع بمليار مارك ذهبي في السنة الأولى ويصل إلى مليارين ونصف مارك ذهبي في السنة الخامسة ولم تتطرق اللجنة إلى كيفية الدفع بعد الخمس سنوات وبذلك يكون هذا الحل مؤقتاً(٥٤).

وافقت الحكومة الفرنسية على هذا المشروع بعد ان اقنعها بريان وزير خارجيتها بجدواه وكان يتوخى من وراء ذلك تحقيق الهدفين الاتيين الحيلولة دون عزلة فرنسا عن حليفاتها ونزع فكرة الثأر أو تخفيفها ما امكن من الرأي العام الالماني، وفضلاً عن مشروع داوز فقد سعت الحكومة الفرنسية إلى اجراءات أخرى تحول دون انبعاث الخطر الالماني وتهديده لأمن فرنسا وسلامتها إذ قام رئيس الوزراء الفرنسي بزيارة لندن في ٢٢ حزيران ١٩٢٤ واجتمع برئيس الوزراء البريطاني واتفقا على الطلب من رئيس الحكومة الالمانية السماح للجنة دولية في اجراء رقابتها على تسليح المانيا وقد قبلت الأخيرة الطلب في ٣٠ حزيران ١٩٢٤(٥٥). وبعد الاتفاق على التعويضات وجدت الحكومة الفرنسية انه ليس هنالك

ما يبرر بقاء قواتها في منطقة الرور فاتخذت قرارها بالجلاء وتمت العملية في عامي ١٩٢٥ و١٩٢٦[٥٦].

بعد مشروع داوز قام رئيس الحكومة الالمانية بايحاء من سفير بريطانيا في برلين بتقديم اقتراح إلى الحكومة الفرنسية في ٩ شباط ١٩٢٥ يقضي بابرام اتفاق متبادل تتعهد بموجبه فرنسا والمانيا احترام حدودهما المتقابلة ولاشك في ان هذا الاقتراح يعود بالفائدة على المانيا لانها تخشى من ان ترجع فرنسا مرة ثانية إلى سياسة مشابهة لسياستها في الرور وتعاود التدخل العسكري في الأراضي الالمانية ولذا فأن هذا التعهد المتقابل في احترام الحدود يجعل المانيا في مأمن من فرنسا[٥٧]. كما ان رئيس الحكومة الالمانية اقترح ان تكون الاتفاقية أو الميثاق جماعي بين المانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا، وبعد ان لقي الاقتراح موافقة الحكومة الفرنسية بدأ التحضير للمؤتمر الذي سيتم فيه عقد الميثاق وقد تم الاتفاق على عقده في لوكارنو[٥٨].

عقد المؤتمر في ٥ تشرين الأول ١٩٢٥ وشاركت فيه فرنسا، بريطانيا، ايطاليا، المانيا وبلجيكيا وبعد ان استمرت المناقشات طويلاً وقع المؤتمرون في ١٦ تشرين الأول ١٩٢٥ على معاهدات لوكارنو[٥٩]، والتي تضمنت ضمانة متبادلة للحدود الالمانية مع فرنسا وبلجيكيا وذلك فوقاً لبنود معاهدة فرساي[٦٠]، وتعهد كل من ايطاليا وبريطانيا بضمانة تلك الحدود وتعهد كل الاطراف الموقعة على هذه الاتفاقية باستعمال القوة ضد اية دولة تهاجم منطقة الراين المنزوعة السلاح[٦١].

كما تضمنت معاهدات لوكارنو اتفاقيات تحكيمية وقعت عليها كل من المانيا وفرنسا وبلجيكيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وتضمنت تعهدها جميعاً بعدم اللجوء إلى القوة من اجل حل قضاياها واعتماد الوسائل السلمية وعلى رأسها التحكيم من اجل حل المشاكل التي يمكن ان تنشأ في مابينها[٦٢].

وبعد ان يئست فرنسا في جر بريطانيا وايطاليا إلى ضمان حدود المانيا الشرقية اضطرت إلى توقيع اتفاقيتين ثنائيتين في اليوم نفسه الذي وقعت فيه اتفاقيات لوكارنو الأولى مع بولندا والثانية مع تشيكوسلوفاكيا تعهدت بموجبها بتقديم العون العسكري في حال تعرضها لعدوان الماني[٦٣].

فضلاً عن هذه الاتفاقيات اثار المؤتمرون قضية الجلاء عن الراين وانضمام المانيا إلى عصبة الأمم وتم الاتفاق المبدئي حول هاتين القضيتين إذ وعدت المانيا بجلاء قوات التحالف عن الراين والسعي لادخالها عصبة الامم[٦٤].

وقد تحققت تلك الوعود عندما تم الجلاء عن قسم من منطقة الراين وهي كولونيا في ٣١ كانون الثاني ١٩٢٦ وكذلك بقبول المانيا في عصبة الأمم في ٨ أيلول ١٩٢٦[٦٥].

واخذت المانيا بعد ذلك بالعمل من اجل تقديم موعد الجلاء عن الراين (المقرر وفق معاهدة فرساي ١٩٣٤)، ففي تموز ١٩٢٨ اثار المستشار الالماني قضية الجلاء عن اراضي الراين وصرح بأن المانيا نفذت مشروع داوز ودفعت الاقساط السنوية بصورة منتظمة ولذا فلها الحق في الحصول على الجلاء عن اراضي الراين واضاف بأن فرنسا ليست بحاجة لضمان الامن بعد معاهدة لوكارنو، وفي ١٦ أيلول ١٩٢٨ اتفقت كل من فرنسا والمانيا وبريطانيا وبلجيكيا مبدئياً على الدخول في مفاوضات رسمية بشان الجلاء عن اراضي الراين وتسوية قضية التعويضات تسوية نهائية[٦٦]، وقد انتهت المفاوضات بعد مؤتمر لاهاي في اب ١٩٢٩ إلى اتفاقيتين:

الأولى في ٣٠ آب ١٩٢٩ وتقضي بانتهاء احتلال اراضي الراين في موعد اقصاه حزيران ١٩٣٠ على ان يوضع مشروع دفع التعويضات الجديد موضع التنفيذ في ذلك التاريخ، والثانية في ٣١ آب ١٩٢٩ وتقرر وضع مشروع جديد لدفع التعويضات بدلاً من مشروع داوز[٦٧] وسمي المشروع الجديد للتعويضات بخطة يونغ (Young Plan) وتضمنت هذه الخطة:

١- التزام المانيا بدفع التعويضات على اقساط سنوية تستمر (٥٨) سنة وهذا يعني بأن الخطة اذا وضعت موضع التنفيذ في عام ١٩٣٠ فأن المانيا تستمر بدفع التعويضات حتى عام ١٩٨٨.
٢- تنازل فرنسا عن قسم من حصتها في التعويضات بلغت ١٧% من قيمة التعويضات التي تبقت لها حتى تاريخه.
٣- التزام الدول الحليفة باجلاء قواتها عن منطقة الراين في مهلة اقصاها (١٠) اشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية.

٤- ربط عملية الجلاء النهائية عن منطقة الراين بتصديق المجلس النيابي الالماني على بنود هذه الخطة ولقد تمت المصادقة بالفعل في ١٧/آيار ١٩٣٠[٦٨].

ج- ميثاق بريان – كيلوج:

بعد مبادرة من وزير الخارجية الفرنسي بريان إذ اعلن في تشرين الثاني ١٩٢٧ في نداء وجهه إلى الرأي العام الأمريكي عن رغبة بلاده بتوقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية يتعهد بموجبها الطرفان بعدم اللجوء إلى القوة وبالالتزام بالوسائل السلمية كطرق وحيدة لحل مشاكلهما مهما كانت خطورتها[٦٩].

كان جواب وزير الخارجية الأمريكي كيلوج بأن بلاده مستعدة لتوقيع ميثاق عدم اعتداء مع فرنسا ولكن وضع لذلك شرطين الأول: ان يكون الميثاق مفتوحاً لجميع الدول والثاني ان يقضي بتعهد الاطراف الموقعة عليه بنبذ الحروب وتحريمها بشكل نهائي، فكان رد بريان ان الحكومة الفرنسية تقبل ان يكون الميثاق مفتوحاً للجميع ولكنها بالنسبة لتحريم الحروب فأن حكومته تقترح بأن يستثنى من ذلك حالتا الدفاع عن النفس وتنفيذ احكام عصبة الأمم وبعد الموافقة الأمريكية تمت الدعوة لعقد مؤتمر في باريس في آب/ ١٩٢٨ ودعيت اليه (١٥) دولة وتمت الموافقة على بنود الميثاق في ٢٧ آب ١٩٢٨ وعرف بأسم ميثاق بريان – كيلوج[٧٠].

انضمت إلى هذا الميثاق (٦٥) دولة ويعد انضمام دول العالم كلها تقريباً إلى ميثاق بريان – كيلوج اهم حطوة خطتها الدول في سبيل توطيد السلام العام منذ اعلان ميثاق العصبة، إلا أن هذا الميثاق لم يقم بتحديد الهيئة التي تشرف على تطبيقه لذلك وصم الميثاق بالفشل فهو لم يمنع الدول الموقعة عليه من تجاوز احكامه إذ لم ينص على طريقة ارغام الدولة التي تخالف الميثاق كما ان الدول من جانبها فسرت الحرب التي تم منعها في الميثاق على انها حرب هجومية ، اما الحرب بمعنى الدفاع فعدتها حقاً لها لاسبيل للنزول عنه ولذلك فقد كان من السهل على الدولة الناكثة لعهدها ان تبرهن على ان عدوانها لم يكن الا دفاعاً عن حقوق تصوراتها واعتقدت وجودها[٧١].

الخاتمة:

كان من اهم نتائج مؤتمر الصلح ومعاهدة فرساي انشاء عصبة الأمم وهي منظمة دولية عالمية تعمل على ارساء السلام الدولي وتعزيزه، إلا أن هذه المنظمة التي حاولت من خلال نشاطاتها ان تصون السلام العالمي وان تمنع الحروب فشلت في تحقيق ذلك لعدة أسباب منها عدم انضمام جميع الدول الكبرى اليها وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن سيطرة الطابع الاوربي عليها كما انها ربطت ميثاقها باتفاقيات الصلح واعتمدت على مبدأ الاجماع في اتخاذ القرارات يقابل ذلك اخفاق العصبة في كبح جماح الدول الكبرى المهاجمة وذلك لتعذر الاجماع في ما بينها من جهة ولتهرب الدول الأخرى المنظمة اليها من تحمل مسؤولية الدخول في حرب لاتخدم مصالح شعوبها ولاتعود عليها بفائدة مباشرة وعلى ذلك تترك الدولة المعتدية تشبع اغراضها ما شاءت لها الاطماع وهذا ما لاحظناه عندما قامت فرنسا باحتلال منطقة الرور الالمانية وكيف ان عصبة الأمم لم تتخذ قراراً بهذا الشأن لذلك اتجهت الدول في مساعي خارج العصبة لارساء السلام في ما بينها وابطال الحرب كوسيلة لحل الخلافات الدولية ومن ذلك ما تم عقده من اتفاقيات لوكارنو وميثاق بريان – كيلوج خارج اطار عصبة الأمم فضلاً عن بروتوكول جنيف الذي اقرته العصبة، إلا أن الدول الكبرى مثل بريطانيا لم توافق عليه بحجة انها لاتريد ان تدفع بجيوشها في حرب ليس لها مصلحة فيها.

وبالنتيجة فأن ضعف عصبة الأمم والتجاء الدول لعقد المواثيق الثنائية أو الجماعية بعيداً عنها لم يحفظ السلام الدولي ولم يؤد الا إلى اندلاع حرب عالمية ثانية.

هوامش البحث

(١) نسبة إلى تشارلز غيتس داوز (Charles Gates Dawes) مصرفي ودبلوماسي وسياسي امريكي جمهوري، عين سنة ١٩٢٤ رئيساً للجنة اعادة النظر في التعويضات التي قرر الحلفاء الحصول عليها من المانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى التي تم تحديدها بـ(١٣٢) مليار مارك ذهبي، إلا أن دفع هذا المبلغ الباهض كان مستحيلاً لان الاقتصاد الالماني كان ضعيفاً، وقد عدت اللجنة مشروعاً نص على تخفيض قسط التعويضات فاصبح مليار مارك في السنة الأولى ويزداد سنوياً إلى مليار ونصف المليار بعد خمس سنوات. فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج١، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠٠٣، ص ١٤٥.

(٢) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين. تطور الاحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤–١٩٤٥، ج١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ٧٤.

(٣) علي حيدر سليمان، تاريخ الحضارة الأوربية الحديثة، ط١، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٩٠، ص ٣٨٩.

(٤) عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥–١٩٦٠، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٨٠.

(٥) شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق، تاريخ اوربا، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٤١.

(٦) بنود اعلنها الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون في ٨ كانون الأول ١٩١٨ تضمنت ما يأتي: ابطال الدبلوماسية السرية واحلال مواثيق السلام العلنية محلها، حرية البحار، الغاء الحواجز الكمركية والسماح بحرية التجارة، تخفيض التسليح، التسوية العادلة لمشكلة المستعمرات، الجلاء من روسيا، اعادة الاستقلال الكامل إلى بلجيكيا، الجلاء عن فرنسا واعادة الالزاس واللورين اليها، اعادة تنظيم الحدود الايطالية، حق تقرير مصير الاقليات في النمسا والمجر، اعادة الاستقلال إلى بلاد الصرب والجبل الأسود ورومانيا وتسوية مشاكل البلقان، حق تقرير مصير القوميات التابعة إلى تركيا وتدويل مضايق الدردنيل، اعادة تأسيس الوطن البولندي، ايجاد عصبة الأمم.

ينظر: لويس ل. شنايدر، العالم في القرن العشرين، ترجمة: سعيد السامرائي، بيروت، ١٩٦١، ص ص ٥٨-٥٩.

(٧) پيير رونوڤن، تاريخ القرن العشرين، تعريب نور الدين حاطوم، ط٢، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٨٠، ص ١١٥.

(٨) علي حيدر سليمان، المصدر السابق، ص ص ٣٨٩-٣

(٩) عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنعي، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٨٣.

(١٠) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٩٦.

(١١) جلال يحيى، التاريخ الاوربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الأولى (الفترة المعاصرة)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ت، ص ١٥٠.

(١٢) منظمة دولية نشأت بعد الحرب العالمية الأولى وفقاً لبنود الرئيس الأمريكي ويلسون الأربعة عشر وقد اقر ميثاقها في ٢٨ نيسان ١٩١٩، وقامت العصبة لغرض ضمان السلام العالمي ومنع الحرب وقد اتخذت من جنيف في سويسرا مقراً لها، وتشكلت العصبة من عدد من دول الحلفاء ولم تنضم اليها الولايات المتحدة لعدم حصول الموافقة على ذلك من الكونغرس ووضع للعصبة ميثاق تألف من (٢٦) مادة وكانت لها ثلاث هيئات هي الجمعية العامة ومجلس العصبة والسكرتارية العامة. ينظر: أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، القاهرة، ١٩٦٨، ص ص ٨٠٢- ٨٠٣؛

The New Encyclopaedi Britannica, Vol. VI, U.S.A, 1978, P.102.

(١٣) ميلاد المقرحي، تاريخ اوربا الحديث والمعاصر من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية، ط١، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ١٩٩١، ص ٤٢١.

(١٤) شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق، المصدر السابق، ص ٢٤٦.

(١٥) أ. چ. پ. تايلور، اصول الحرب العالمية الثانية، ترجمة مصطفى كمال خميس، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، والقاهرة، ١٩٧١، ص ص ٤٧-٤٨.

(١٦) پيير رونوڤن، المصدر السابق، ص ١١٧.

(١٧) هـ. أ. ل . فشر، تاريخ اوربا في العصر الحديث (١٧٨٩-١٩٥٠)، تعريب: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط٩، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص٥٥٧.

(١٨) شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق، المصدر السابق، ص ٢٤٧.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ص ١٠٠-١٠١.

(٢١) عبد الحميد البطريق، المصدر السابق، ص ١٩٠.

(٢٢) عبد العظيم رمضان، تاريخ اوربا والعالم في العصر الحديث من ظهور البرجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة، ج٢، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣١٦.

(٢٣) شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق، المصدر السابق، ص ٢٤٨.

(٢٤) عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ص ٣١٦.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٢٤٨.

(٢٧) عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ص ٣١٦.

(٢٨) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٢٤٠.

(٢٩) علي حيدر سليمان، المصدر السابق، ص ٤٠٩.

(٣٠) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٢٤١.

(٣١) عبد العظيم رمضان، تاريخ اوربا والعالم في العصر الحديث من ظهور البرجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة، ج٣، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣٨.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ١٤٢.

(٣٤) پيير رونوڤن، المصدر السابق، ص ٢٣٨.

(٣٥) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ١٤٣.

(٣٦) وقعت المانيا اتفاقية رابللو مع الاتحاد السوفيتي في ١٦ نيسان ١٩٢٢ وقد تناولت هذه الاتفاقية القضايا الاقتصادية. پيير رونوڤن، المصدر السابق، ص ٢٣٩.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ج٣، ص ٣٩.

(٣٩) پيير رونوڤن، المصدر السابق، ص ٢٤٠.

(٤٠) عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ج٣، ص ص ٣٩-٤٠؛ هـ. أ. ل . فشر، المصدر السابق، ص ٦٠٩.

(٤١) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ١٤٥.

(٤٢) عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ج٣، ص ٤٠.

(٤٣) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ١٤٥.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) هـ. أ. ل . فشر، المصدر السابق، ص ٦١٠.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) عبد الحميد البطريق، المصدر السابق، ص ٢١١.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢١٢.

(٤٩) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ١٦٨.

(50) E.H.CARR, international relations between the two world wars (1919-1939), London, 1947, PP.88-89.

(51) Ibid.

(٥٢) هـ. أ. ل . فشر، المصدر السابق، ص ص ٦١٠-٦١١.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٦١١.

(٥٤) عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ج٣، ص ٤٩.

(٥٥) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ص ١٥٦-١٥٧.

(٥٦) ميلاد المقرحي، المصدر السابق، ص ٢٢٧.

(٥٧) پيير رونوڤن، المصدر السابق، ص ٢٤٧.

(٥٨) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ١٥٨.

(59) Haines C. Grove and Ross J.S.Hoffman, The Origins and Background of the Second word, Oxforduni Press, U.S.A., 1943, PP.160-161.

(٦٠) أ. ج. كرانت وهارولد تمبرلي، اوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩-١٩٥٠، ترجمة: محمد أبو درة ولويس اسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٧، ص٤٤٩.

(61) Jon Jacobson, Locarno Diplomacy Germany and the west 1925-1929, united states of America, 1972, P.3.

(62) Ibid.

(٦٣) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ص ١٥٩-١٦٠.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) پيير رونوڤن، المصدر السابق، ص ٢٤٨.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

(٦٧) عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ج٣، ص ٥٣.

(٦٨) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ص١٦٣-١٦٤.

(٦٩) براين بوند، الحرب والمجتمع في اوربا ١٨٧٠-١٩٧٠، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، ١٩٨٨، ص ١٦٠.

(٧٠) محمد رفعت بك، التعاون الدولي والسلام العام، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٤٥، ص ٨٢.

(٧١) المصدر نفسه.